

# رئيس إقليم كردستان يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث زاخو

## إجماع على إدانة ما حصل من أعمال تناقض أسس الحرية السياسية والتعايش



في الوقت الذي أمر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها قضاء زاخو في محافظة دهوك، أصر مديون النار في مقرين للاتحاد الإسلامي الكردستاني في سميل وزاخو الذي نفي أن يكون له أي دور في تلك الأحداث، فيما أصدر تجمع المنظمات السياسية الكردانية السريانية الآشورية بياناً دانوا فيه عملية استهداف محال تعود لمكوناتهم وعدوها مناقضة لسياسة الإقليم الديمقراطية، والمبنية على روح التسامح بين جميع المكونات.

□ أربيل / المدى



مسعود بارزاني

عدد من الأشخاص على مقرات تابعة للاتحاد الإسلامي الكردستاني في زاخو، ونقل البيان عن بارزاني قوله، أنه في وقت يدين فيه تلك الأعمال اللاقانونية واللاإنسانية فإنه يدعو شعب كردستان إلى تغليب المصلحة الوطنية وأسس التعايش الديني والذهبي واحترام ونمط الحياة التي كانت سائدة منذ سنوات عديدة في الإقليم والتي حلت محل احترام جميع دول العالم. وأضاف بارزاني أنه أصدر - بهدف الحيولة دون تكرار أحداث غير قانونية مماثلة - تعليمات بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الأشخاص

المتورطين في الأحداث التي شهدتها محافظة دهوك أمس، وتابع أن مسؤولية حماية التعايش بين مكونات الإقليم لا تقع على عاتق الحكومة لوحدها بل هي مسؤولية كل فرد في كردستان، مؤكداً أنه لن يدخر جهداً من أجل الدفاع عن الحريات والتعايش السلمي وحقوق جميع مكونات الشعب الكردستاني، وفي السياق ذاته نفي محافظ أربيل، أمس السبت، وجود مخاوف من تكرار أحداث مماثلة لما شهدها قضاء زاخو ومدن أخرى بمحافظة دهوك أمس في أربيل، نافية إعلان الاستفزاز ضمن قواته تأهباً لوقوع أحداث مماثلة.

إلى ذلك أعلنت وزارة الداخلية بإقليم كردستان في بيان لها، عن تشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي شهدها قضاء زاخو بمحافظة دهوك أمس الأول الجمعة، حيث نشرت قنوات إعلامية محلية بإقليم كردستان أنباءً عن هجوم عشرات الأشخاص على محال لبيع الخمور ومراكز للمساج بعد خروجهم من صلاة الجمعة في قضاء زاخو بمحافظة دهوك بالنزاعين مع هجمات تعرضت لها مقرات الاتحاد الإسلامي الكردستاني المعارض في القضاء، وأكد المتحدث باسم وزارة الداخلية بحكومة الإقليم تلك الأنباء. وأشار بيان الداخلية أن "وزارة الداخلية بحكومة الإقليم تدين بشدة أي أعمال غير قانونية"، مشيرة إلى "إصدار رئيس الإقليم مسعود بارزاني تعليمات بتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي شهدها قضاء زاخو وتقديم الجناة إلى العدالة". وشدد البيان على "ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار"، مؤكداً "على عدم



لمصلحة من هذه الاعمال!؟

السماح لأي جهة بالإخلال بالأمن والأمان وسيادة القانون في الإقليم".

وكانت محطة (سبيده) الفضائية التابعة للاتحاد الإسلامي الكردستاني التي تبث من الإقليم قد أشارت ليل أمس الأول إلى تعرض الفرعين الثالث والـ ١٣ للاتحاد في كل من دهوك وقضاء زاخو بالإضافة إلى مقرات الاتحاد في كل من سميل وقسروك ومؤسسات أخرى تابعة له إلى الإحراق على يد مجهولين أمس الأول الجمعة.

من جهته أصدر المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي بياناً، نفي فيه "تورط أعضاء أو أنصار للاتحاد في تحريض الأشخاص الذين شاركوا في الأحداث التي شهدها قضاء زاخو".

كما وصف البيان "الأحداث التي شهدها قضاء زاخو أمس الأول بأنها تناقض أسس الحرية السياسية والتعايش ومبدأ الحفاظ على الأمن والاستقرار".

من جانبه أصدر تجمع المنظمات السياسية الكردانية السريانية الآشورية بياناً بشأن الأحداث المؤسفة جاء فيه: شهدت مدينة زاخو وبعض المناطق الأخرى في محافظة دهوك ظهر يوم الجمعة ٢ كانون الأول ٢٠١١ أحداث عنف وتخريب مؤسفة طالت بعض الفنادق والمحال التجارية لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري والأخوة الإيزيديين، اقترفت فيها مجاميع تحت ستار شعارات دينية، خلقت حالة من التوتر والرعب في نفوس عموم المواطنين في مدينة زاخو المعروفة بعلاقات التأخي التاريخية والتعايش السلمي، وأضاف

البيان أن هذه الأحداث أدت إلى وقوع عدد من الإصابات وخسائر مادية كبيرة وتعبير عن نهج مقلق سيترك تداعيات سلبية خطيرة على الأمن والاستقرار والاقتصاد وكل ما يقوم عليه من المقومات، ويسيء إلى العملية الديمقراطية ومصداقيتها في الإقليم واستنكر التجمع بشدة هذه الممارسات الخارجة على القانون والمنافية لكل مبادئ الديمقراطية والتأخي والتعايش والشراسة في الإقليم، مطالباً السلطات الأمنية في محافظة دهوك وحكومة إقليم كردستان بالتحرك الفوري لإعادة فرض سلطة القانون والأمن والاستقرار، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والحازمة بحق مرتكبي هذه الأعمال العنيفة والمحرضين عليها وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

## كردستانيات

■ وديع غزوان

### صوت يبقى عالياً

من حسنات سنوات المرارة والخيبات التي قضيناها في تجارب العمل السياسي، التي أجهزت على أجمل سنوات العمر، أنها علمتنا التآني في إطلاق الأحكام وأن برامج الأحزاب والحركات وشعاراتها في أوطاننا قد تتغير بل تختلف كلياً عند استلامها السلطة وتطبيق بيدها على زمام الأمور، وهكذا فقد أثرتنا البقاء مراقبين ورفضنا الانضمام إلى بعض من دعواتنا للتصالح مع هذا التكتل أو ذاك بعد ٢٠٠٣ مشاركين في الأحداث كمواطنين داعمين من مواقعنا المتواضعة للعملية السياسية بحسب ما نراه مناسباً، مع أمال عريضة بأن القادم من الأيام سيأتي بالفضل، ومع قناعتنا بأن الأمنيات وحدها لا تحقق شيئاً في جوانب العمل السياسي ومدخلاته، فقد صبرنا كثيرنا من العراقيين على ما نراه من سلبيات رافقت عملية الأحداث لعراق ما بعد ٢٠٠٣، لأسباب كثيرة منها حداثة التجربة وتراكم ثقافات قديمة عند أغلبنا، ترسخ لزعامة الفرد وتدفعه للتفرد والاستئثار تدريجياً وتزوين تصرفاته وإجراءاته، الصحيح منها والخاطئ، بكلمات المدح والفخر عن غير تفكير لما قد يجره ذلك من ابتعاد عن جوهر هوية العملية السياسية ومرتكزها الأساس المبادئ الديمقراطية، وإذا أضفنا إلى كل ذلك تحالف الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله ومحاوله إشاعة الطائفية في المجتمع أركنا حجج الصعاب التي واجهت أطراف العملية السياسية في تلك الفترة، غير أن المشكلة أن هذه الأطراف جعلت من هذه القضايا عكازة لتبرير ابتعادها عن المواطنين وطموحاتهم وتمادت أكثر عندما جعلت من المواقع الحكومية والبرلمانية غايات وليست وسائل لترسيخ القيم الجديدة التي يفترض أن تعمل على إشاعتها في المجتمع، فانتشرت الفساد وضاع القانون وانتهك الدستور وتبددت أحلام الفقراء وفسدت نهم سياسيين وسيست أخطر القضايا وأهمها بما فيها حقوق الإنسان وصارت عرضة للمزايدات، ما دعا إلى تصاعد دعوات المطالبة بالإصلاح والتغيير التي باتت ضرورية لإنقاذ العملية السياسية من التشويه الذي تقف وراءه ومع الأسف أطراف أساسية ولغايات مرحلية وضيقة، وإذا سلمنا بحسن نية، أن ما جرى ويجري طبيعي جداً في سنواته الأولى، فإن استمرار نفس النهج بعد ثمان سنوات هو مصدر الخطر الذي يقفنا فرص الأمل المتبقية في الإصلاح الجزري، لذا فإن المطلوب من التكتلات السياسية جميعها إعادة النظر في سياساتها ونقد الذات بجرأة، فإلّا ارتكب الأخطاء وكرس للمحاصصة وعرقل قوانين مهمة وخرق الدستور، لعل لم يصدق مع الشعب سواء من ارتكب الخطأ أو وافق عليه وسكت، والعبارة بمن يعي ذلك مبكراً قبل فوات الأوان، لم يعد يهمننا أن نسمع للوعود كما أننا تجاوزنا مرحلة التصفيق والتهنئات ومعادت تنطلي علينا حيل السياسيين، وعليه فإن صوتنا يبقى عالياً من أجل العراق وشعبه وحتى لا تعود إلى حياتنا مرة أخرى سنوات الخوف وتكميم الأفواه التي ضيعت علينا كمواطنين فرصاً كان يمكن أن نكون فيها متساويين مع آخرين لا يملكون حضارتنا ولا ثروتنا.

# تأخر مصادقة برلمان كردستان على موازنة ٢٠١٢ سيؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع الإستراتيجية

السليمانية/المدى



برلمان كردستان ... أرشيف

المشاريع الإستراتيجية والمهمة ضمن موازنة العام المقبل قبل معرفة حصص الإقليم من الموازنة العامة للعراق على وجه الدقة".

حصص الإقليم من تلك الموازنة بهدف ضمان خلو المشروع من الثغرات والنواقص القانونية". وأوضح محمود أنه "لن يكون بالإمكان تضمين

ليجلبها في منتصف تشرين الأول إلى البرلمان وهو ما لم يتحقق منه شيء لغاية الآن". وتابع أن "تأخر إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل إلى البرلمان سيؤدي حتماً إلى تأخر مصادقة البرلمان عليه وبالتالي تأخر تنفيذ المشاريع الإستراتيجية في مجالي الزراعة والصناعة في الإقليم"، منوهاً إلى أن "تأخر إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل إلى البرلمان يأتي على خلفية التحضيرات لتداول منصب رئيس حكومة الإقليم بين الإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بداية العام المقبل". من جهته نكر مقرر اللجنة المالية والاقتصادية في برلمان كردستان محمد دلير محمود لـ(أكان نيوز)، أنه "مع وجود احتمال لتأخر إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل إلى البرلمان بسبب التحضيرات لتداول منصب رئيس حكومة الإقليم بين الإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي إلا أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى حقيقة عدم إمكانية إعداد مشروع القانون قبل مصادقة النواب العراقي على الموازنة العامة للبلاد وبين

أعلن عضو في برلمان كردستان، أمس السبت، أن تأخر مصادقة البرلمان على مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل يعد خرقاً للقانون بالإضافة إلى أنه سيؤثر سلباً في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية، فيما أكد مقرر اللجنة المالية في البرلمان أن اللجنة تنتظر مصادقة مجلس النواب العراقي على الموازنة العامة للبلاد إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم إلى رئاسة البرلمان. وأضاف عضو البرلمان عن حركة التغيير المعارضة إسماعيل كلالى أن "إحالة مشروع قانون الموازنة العامة في الإقليم إلى البرلمان تتأخر كل عام بحجج عديدة"، لافتاً إلى أن "الجهات المعنية بإعداد موازنة العام المقبل لم تجر أي تحضيرات تذكر لإعدادها". وأضاف كلالى أنه "وفقاً لمشروع قانون الموازنة العامة في الإقليم كان من المفروض على الحكومة استلام مطالب المحافظات والأقضية والنواحي بشأن الموازنة العامة في تموز/يوليو الماضي

# وزير شؤون الشهداء يدعو المجتمع الدولي إلى دعم ضحايا الإبادة الجماعية

أربيل/المدى

بالجرائم التي ارتكبت بحقها، جاء ذلك خلال زيارة الوزير إلى بريطانيا والتقاءه بالجالية الكردية هناك واطلع الوزير والجالية الكردية والمنظمات والشخصيات الناشطة في مجال الإبادة الجماعية على مساعي الوزارة من أجل

دعا وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان آرام أحمد محمد إلى دعم ضحايا الإبادة الجماعية ومساعدة إقليم كردستان للتعريف

إعادة رفات ضحايا المقابر الجماعية، مؤكداً العثور على مقابر جديدة في بعض مناطق العراق، وقال الوزير: نحن بصدد إعداد خطة لإسراع إعادة رفات ضحايا المقابر الجماعية، وأشار إلى جانب من الخدمات التي تقدم



وزير المؤنفلين مع الجالية الكردية في بريطانيا

كردستان دور سكرتارية المجموعة.

## حملة لإضافة اللغة الكردية إلى ترجمة غوغل

دهوك/المدى

أطلق ناشطون كرد على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك حملة لحث شركة غوغل على إضافة اللغة الكردية إلى خدمة ترجمة غوغل. واستقطبت الحملة عشرات المؤيدين لها والتي يبريد القائلون عليها الوصول إلى ١٠٠ ألف معجب لتحقيق هدفهم، وتقدم شركة غوغل خدمة "ترجمة غوغل" بـ ٦٣ لغة لا تتضمن اللغة الكردية، ونالت الحملة إعجاب ٧٠ شخصاً في أول أيامها، بينما يؤكد القائلون عليها أنهم بحاجة لجمع ١٠٠ ألف معجب. وتقول إيفين قاشلي، في تعليقها الذي دونته في صفحة الحملة "لو اجتمع الكرد لأصبح عدداً ٥٠ مليوناً". فيما يستبعد ولات على إضافة الكردية لترجمة غوغل ويتساءل بالقول "هل سيضيفوا (الكردية) إذا عملنا لايك (أردجنا إعجابنا) ... ويجب بنفسه على سؤاله بالقول "ما بفان (لا توقع)".

## صفحة كردستان

### كردستاني نوى؛ مركز شامل لوسائل الإعلام

أبرزت صحيفة كردستاني نوى اليومية، الصادرة عن الإتحاد الوطني الكردستاني، دعوة رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح، الصحفيين والإعلاميين، إلى تأسيس مركز شامل يضم كل وسائل الإعلام في أجزاء كردستان الأربعة: إيران والعراق وتركيا وسوريا. وأضافت الصحيفة أن من مهام المركز المقترح التنسيق بين وسائل الإعلام المنضوية تحته، وتوحيد قدراتها الفنية والإعلامية، وإقامة صلات دائمة بينها، مشيرة إلى أن حكومة إقليم كردستان تدعم بقوة مثل هذا المشروع. وأعرب صالح خلال لقائه وفد إعلامياً من كردستان تركيا عن أن موازنة الإقليم يجب أن يعتمد ثقافة السلام، واحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن تشجيع العنف، والتأكيد على أن احترام حقوق الكرد لا يشكل أي خطر على المنطقة، بل إنه سيكون عاملاً لسلام واستقرار لها.

### هولير؛ موازنة الإقليم للعام الجديد أكثر بترليون دينار عن سابقتها

صحيفة هولير اليومية المقربة من رئيس حكومة الإقليم السابق كتبت أن ميزانية عام ٢٠١٢ هي التي ستحدد مدى قدرة الحكومة في إقليم كردستان على تعيين موظفين جدد من خريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم. ونقلت الصحيفة عن وزير المالية في إقليم كردستان بايز طالباني قوله أن ميزانية الإقليم لهذا العام أكثر بمقدار ترليون دينار من ميزانية العام الماضي، وأن أي زيادة ستطراً على رواتب الموظفين في العراق ستشمل بالتأكيد رواتب الموظفين في إقليم كردستان. الصحيفة تناولت شحنة مصادر المياه في الإقليم وقالت إن تعداد سكان أربيل سيبغ ضعف ما هو حالياً بحلول عام ٢٠٣٥ ما سيضطر الحكومة إلى الاستفادة من مياه المجاري لتوفير احتياجات الزراعة وغيرها. وأضافت إن وزارة البلديات وضعت في برنامجها الاستفادة من المياه الثقيلة ومياه الصرف الصحي وأن خططاً وميزانية قد بدأ تخصيصها للعمل على تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع شركات أجنبية. ونقلت الصحيفة عن مدير مجاري أربيل سرود عبد المجيد قوله: إن شركة ألمانية تعمل على هذا البرنامج وأن الشركة تقدر كلفة المشروع بـ ٧٠ مليون دولار حيث سيجري استغلال هذه المياه من أجل إعادة توظيفها في الزراعة وإنتاج السماد الكيماوي.